



نماذج التمويل باستثمار الوقف النقدي

نماذج التمويل باستثمارالوقف النقدي

الترجمة العربية الكاملة للإصدار:

Financing Models Based on Cash Waqf through Investment

By: Syofi Aruni Mafaza, Khoirul Umam,
Suyoto Arief, Setiawan bin Lahuri

Tazkia Islamic Finance and Business Review (TIFBR)

Volume 14(2), 2020

Page: 164-180

الرقم المعياري الدولي (النسخة المطبوعة): P-ISSN: 2411-9571
الرقم المعياري الدولي (النسخة الإلكترونية): E-ISSN: 2411-4073

Copyright (c) 2021 Tazkia Islamic Finance and Business Review (TIFBR).
جميع الحقوق محفوظة لمجلة تزكية للاقتصاد الإسلامي والأعمال (TIFBR) 2021.

Translated into Arabic and designed by the General Authority of Awqaf.
ترجمت الإصدار إلى العربية وصمته الهيئة العامة للأوقاف.

This work is licensed under the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0
International ([CC BY-NC 4.0](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)) license.

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي 4.0 الدولية: نسب المصنف - غير تجاري.

الإسناد الأكاديمي - يجب عليك نسب العمل لصاحبه بطريقة مناسبة ، وتوفير رابط للتريخيص، وبيان إذا ما قد أجريت أي تعديلات على العمل . يمكنك القيام بهذا بأي طريقة مناسبة، ولكن على ألا يتم ذلك بطريقة توحى بأن المؤلف أو المرخص مؤيد لك أو لعملك. غير تجاري - لا يمكنك استخدام هذا العمل لأغراض تجارية.



جدول المحتويات

4	المُلخَص
5	المقدمة
7	مراجعة الأدبيات السابقة
7	• الوقف النقدي
	• مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر وبيت المال والتمويل
10	في إندونيسيا
12	• الوقف النقدي والتمويل
13	• منهجية الدراسة
14	النتائج والمناقشة
14	• التمويل باستثمارالوقف النقدي
15	• مراحل التمويل باستثمارالوقف النقدي
	• نموذج استثمار الوقف النقدي باعتباره أداة لتمويل المشاريع
18	الصغيرة
20	• تكامل مؤسسات الوقف والتمويل الإسلامي متناهي الصغر
5	الخاتمة

الملخص

يمكن لمؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر أن تستخدم الوقف النقدي على النحو الأمثل والفعال لتحقيق تأثير اقتصادي أفضل على المستويات المستهدفة في المجتمع. وتتناول هذه الدراسة آراء مختلف الباحثين وتوصياتهم بشأن نموذج إدماج الوقف النقدي باعتباره مصدر تمويل في مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر، وتستخدم هذه الدراسة الأساليب البحثية النوعية من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، كما تستعين بالأساليب النوعية التي تناقش نموذج الوقف النقدي فحسب بوصفه مصدر تمويل إذا استثمر. وخلصت هذه الدراسة إلى أنه يمكن استخدام الوقف النقدي باعتباره مصدر تمويل في مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر شريطة استدامة أصول الممتلكات الموقوفة دون نقص بأي حال من الأحوال؛ ولذا، وتحسباً لنقص الموقوفات النقدية المستخدمة باعتبارها مصدر تمويل، يجب على المؤسسات المالية الإسلامية ضمان الأموال من خلال عدد من الطرق، منها على سبيل المثال: التكافل (التأمين التكافلي الإسلامي) والاستثمار الإسلامي، وودائع البنوك الإسلامية، وغيرها من المؤسسات وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. وسيؤدي استخدام الوقف النقدي باعتباره مصدر تمويل في مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر إلى الحد من العقبات التي يواجهها أصحاب المشاريع الصغيرة في الحصول على تمويل لأعمالهم التجارية، كما ستوُزع عوائد استثمار الوقف النقدي على المحتاجين للسلع والخدمات، ومرافق الرعاية الصحية، والخدمات التعليمية، والمساجد، وما إلى ذلك.

الكلمات المفتاحية: وقف، تمويل، استثمار، تمويل متناهي الصغر.

المقدمة

الوقف هو أحد أدوات الاقتصاد الإسلامي التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالنظام الاجتماعي الاقتصادي للمسلمين، ويمكن استخدامه لتلبية احتياجات الفقراء ورعايتهم، بالإضافة إلى تمكينهم اقتصاديًا واجتماعيًا على المدى الطويل (Shirazi et al., 2015). ولقد ثبت عبر التاريخ أنه بإمكان الوقف المساهمة في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمسلمين. ويرتبط الوقف غالبًا بالأراضي والمباني، بيد أنه في الوقت الراهن ثمة صور مختلفة من الأعيان الوقفية (الموقوفات)، مثل: الكتب، والآلات الزراعية، والاحتياجات المعيشية، والأسهم، بل شملت الأوقاف النقود كذلك (Kahf, 2003). ولا تقتصر الاستفادة بعوائد هذا الوقف على مرة واحدة فقط، بل تمتد لعدة سنوات أو أجيال أو حتى قرون.

وقد كان نظام الوقف حاضرًا قبل مجيء الإسلام، ومع ذلك أقرّه الإسلام، وطوره ليصبح مؤسسة مؤطرة بضوابط الشريعة. ورأى علماء الإسلام وقادته الأوائل أن الوقف بإمكانه حل المشكلات الإنسانية، لا سيما الجوع والحرمان والفقر المدقع؛ لذا فإن الوقف هو إحدى الوسائل التي طورها المسلمون لتلبية مختلف الاحتياجات الضرورية في مختلف القطاعات التي تمولها الدولة أو الحكومة في الوقت الراهن (Smail Abdel Mohsin, 2013). وتتضمن هذه الاحتياجات، على سبيل المثال: الخدمات التعليمية، والرعاية الصحية، والأمن القومي، والأنشطة التجارية، ووسائل النقل، والمسكن، وإطعام الفقراء وذوي الحاجة، وتوفير عدد كبير من فرص العمل، بالإضافة إلى دعم القطاعين الزراعي والصناعي دون تكبد الحكومة أي تكاليف (Elesin, 2017). وما يميز الوقف هو إمكانية إعادة توزيع عوائده، وأن هدفه ليس الربح، بل دعم المجتمع بأكمله، وتوفير احتياجاته، والرغبة في ثواب الآخرة.

يعدّ التمويل الإسلامي متناهي الصغر نظام التمويل الأنسب؛ إذ يقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية عبر تشجيع المشاركة في تحمل الأخطار واجتئاء الأرباح، ويحرّم الفوائد الربوية، والبيع على المكشوف، والعقود المنطوية على الغرر الفاحش؛ نظرًا لاستناده إلى مبادئ الشريعة الإسلامية. وتؤدي مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر دورًا فاعلًا في دعم الفقراء؛ إذ تضطلع بدورين مهمين في الوقت ذاته، وهما: القيام بالوساطة الاجتماعية، وتكوين رأس المال الاجتماعي مضيفة لهما قيمًا إسلامية (Wulandari et al., 2016). الوساطة الاجتماعية عملية وساطة مالية مقترنة ببناء القدرات. ويتمثل الغرض من التمويل الإسلامي متناهي الصغر في تقديم الخدمات المالية ليس للفقراء فحسب، بل غيرهم ممن يستحقون عادة التمويل (النفقة) من المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، مثل: الزكاة والإنفاق والصدقات. تقوم مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر على التمويل متناهي الصغر دون فوائد ربوية تماشيًا مع مبادئ التمويل الإسلامي، كما تعمل هذه المؤسسات على تعزيز الخدمات الاجتماعية عن طريق الزكاة والإنفاق والصدقات لتلبية الاحتياجات المالية للمحتاجين تقرّبًا لله عز وجل (Hassan, 2014).

المقدمة

في أوائل الثمانينيات، بدأت في إندونيسيا جهود رامية إلى إطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية؛ فدار نقاش واسع عن دور البنوك الإسلامية باعتبارها ركيزة للاقتصاد الإسلامي، ثم بدأ تنفيذ فكرة الأعمال المصرفية الإسلامية على نطاق محدود نسبياً في مرحلة تجريبية. أثمرت الجهود عن تأسيس بيت التمويل في مسجد سلمان بمعهد باندونج للتكنولوجيا، والمؤسسة التعاونية ريدو غوستي (Koperasi Ridho Gusti في جاكرتا ((Izziyana, 2017)، كما أنشأ مجلس العلماء الإندونيسي- والحكومة الإندونيسية أول بنك إسلامي بدعم من الجمعية الاتحادية الإسلامية الإندونيسية والعديد من رجال الأعمال المسلمين، وقد بدأ ذلك عام (1992) مع ظهور بنك معاملات إندونيسيا (Saefullah, 2010) وتنقسم المؤسسات المالية الإسلامية في إندونيسيا إلى قسمين: مؤسسات مصرفية، ومؤسسات غير مصرفية. تشمل المؤسسات المصرفية الإسلامية بنك معاملات، وبنك مانديري الإسلامي، وبنك راكيات إندونيسيا الإسلامي، وغيرها، بينما تتضمن المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية المؤسسات التعاونية التعليمية الإسلامية "البيسنترين" وبيت المال والتمويل (Wulandari et al.,2016).

يُعَدُّ بيت المال والتمويل أحد مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر القائمة على مبدأ التعاونية في إندونيسيا، وقد أسسه وصَدَّق عليه وزير التعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية إندونيسيا تحت قانون رقم (35.2 / PER/M.KUKM/X/2007) يعنى بمعايير التوجيه التشغيلي، والمبادئ التوجيهية لإدارة المؤسسات التعاونية للخدمات المالية الإسلامية (KJKS) ووحدات الخدمات المالية الإسلامية (JKS). (JKS) ويتمثل الغرض من إنشاء بيت المال والتمويل في تأسيس خدمات مالية إسلامية للمجتمعات الإسلامية الفقيرة. وينقسم بيت المال والتمويل عملياً إلى بيت المال وبيت التمويل؛ فيعمل بيت المال باعتباره عامل الزكاة المسؤول عن إدارة تنظيم أموال الزكاة (بما في ذلك جمعها أو توزيعها)، بينما يتولى بيت التمويل جمع التمويل والمدخرات، مما يُظهر الدور التجاري وكذلك الاجتماعي لبيت المال والتمويل. وفي ضوء الدور الفريد الذي يضطلع به بيت المال والتمويل، يمكن حل بعض مشكلات النظام المالي التقليدي (Wulandari et al.,2016).

وتتمثل إحدى المشكلات التي يواجهها بيت المال والتمويل في الوقت الراهن في نقص تمويل برامج أنشطته، ما يعيق تنفيذ تلك البرامج. كما يعاني بيت المال والتمويل من ضعف شديد واحتمالية لإيقاف برامجه؛ نظراً لعدم امتلاكه رأس مال كافٍ لتنفيذ جميع أنواع الأنشطة. وستتناول الدراسة نماذج الوقف النقدي المستخدم بوصفه رأس مال تمويلي أو مصدر تمويل في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال الاستثمار.

مراجعة الأدبيات السابقة

● الوقف النقدي

الوقف النقدي هو أموال يُتبرّع بها على سبيل الوقف لدعم الخدمات الإنسانية المقدمة لوجه الله تعالى ابتغاءً لثواب أو على سبيل الصدقة الجارية. ويرى خادم الحسيني (2011) أن صورة الوقف النقدي تتأتى عندما يقوم شخص بتسليم أصوله النقدية إلى مؤسسة الوقف على أن تقوم بتخصيص قيمتها لتستخدمها بعض المؤسسات المجتمعية أو المجتمعات المحتاجة (Khademolhoseini, 2011). وقد ذهب جمهور العلماء على أن الوقف النقدي جائز، وأجاز الأحناف دخول الوقف النقدي (من الدنانير والدراهم) ضمن رأس مال الأعمال التجارية المستثمرة بصيغة المضاربة. أيضا، يجوز تخصيص الأرباح لأغراض الوقف، كما أجاز المالكية إقراض أموال الوقف النقدي دون اشتراط فوائد ربوية (Pitchay et al., 2014).

يقر الاقتصاد الإسلامي تنمية الوقف، بيد أنه ثمة ثلاثة شروط تحكم تنميته (Mohsin, 2013)، وهي كما يلي:

- 01 لا يجوز الرجوع في الوقف: الوقف الذي صدر عن الواقف غير قابل للرجوع فيه.
- 02 التأييد: ينبغي أن يكون وقف الأموال دائما ومستمرًا، مع ضمان استدامة عوائده لتغطية الاحتياجات الغذائية والخدمية لجميع المسلمين.
- 03 تحبيس الأصول: الممتلكات أو الأموال الموقوفة تكون أصلا مجعدا، ولا يمكن التصرف فيه بميراث أو هبة أو نحو ذلك (Shirazi et al., 2015).

وفي ضوء جميع شروط تنمية الوقف وضوابطه، فإن الضمانات المالية لتأمين العوائد واستدامتها لتلبية الاحتياجات الغذائية والخدمية لا تقتصر فقط على أجيال اليوم، بل تمتد للأجيال القادمة دون الاعتماد على المساعدات الحكومية في توفيرها، وتكون العوائد المخصصة للأفراد صدقة جارية عن الواقف.

ونظرًا إلى أن العوائد تكون في شكل صدقة، فقد أعاد الدكتور منذر قحف تصنيف الوقف إلى ثلاثة أنواع:

01 الوقف الخيري (الوقف العام): وهو وقف لدعم السلع العامة واحتياجات المجتمع، بما يشمل بناء المستشفيات، والمدارس الوقفية، والكتاتيب، والمساجد، ودور الضيافة، ودور الأيتام، والبنية التحتية الأساسية، وأراضي القبور، وحفر الآبار، وما إلى ذلك.

02 الوقف الذري أو الأهلي (الوقف الذري): وهو وقف للأبناء أو الأحفاد أو غيرهم ممن يحدد لهم الوقف.

03 الوقف المشترك: وهو ما خص الواقف فيه جزءًا من منافعه بذريته، وترك جزءًا لدعم المجتمع (Kahf, 1999).

والوقف النقدي كغيره من الأوقاف، لكنه يختلف عنها في العين فقط؛ فعادة ما يكون الوقف ممتلكات وأراضي وما إلى ذلك، في حين أن الوقف النقدي هو وقف للنقود؛ فالوقف النقدي هو وقف من فرد، أو مجموعة، أو مؤسسة، أو جهة على هيئة نقود.

يُضطلع مجلس الأوقاف الإندونيسي بمسؤولية تنظيم الوقف في إندونيسيا. وقد استند قانون الوقف النقدي إلى القانون رقم (41) لعام (2004م) بشأن الوقف، وصدق عليه مجلس النواب، وكذلك مجلس العلماء الإندونيسي، في 11 مايو 2002م على أن الوقف النقدي يوصف بما يلي:

01 الوقف النقدي : هو ما يُوقفه فرد، أو مجموعة، أو مؤسسة، أو جهة على هيئة نقود.

02 أن الموقوف في الحقيقة النقود، ويكون الالتزام بها، حتى وإن كانت النقود محفوظة في صورة أوراق مالية.

03 حكم الوقف هو الجواز.

04 لا يجوز تداول النقود الموقوفة أو استخدامها إلا وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ويجب ضمان القيمة الأساسية للنقود على سبيل التأييد، ولا يجوز التصرف فيها بالبيع أو الهبة أو التوريث.

يستخدم الوقف النقدي المباشر لضمان استمرارية الوقف النقدي؛ إذ يجب توجيه أموال الوقف النقدي مباشرة لإعادة ترميم الموقوفات القديمة. وفي هذه الحالة، يجوز شرعاً استبدال مصارف إنفاق الأموال بغرض إرجاع الوقف إلى حالته الأولى؛ ما يعني إمكانية توجيه الأموال مباشرة لإعادة تطوير مباني الوقف القديمة التي انقطع نفعها، مثل: المدارس، والكليات، والجامعات، والمستشفيات، والعيادات، والمصانع والأراضي الزراعية، وما إلى ذلك. وعلى الرغم من أن الوقف النقدي غير المباشر يضمن استمرارية الوقف النقدي غير المباشر مثله، إلا أنه يجب استثمار الوقف النقدي المُجمَّع، شريطة ألا يخصص الربح المحقق منه إلا للمستحقين المستفيدين. لذا، يمكن استثمار أموال الوقف في استثمارات منخفضة أو عالية الأخطار (Mohsin, 2013).

مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر وبيت المال والتمويل في إندونيسيا

تعد مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر إحدى المؤسسات الاقتصادية غير الحكومية التي تهدف إلى تعزيز الجدوى الاقتصادية لأصحاب المشاريع الصغيرة في سبيل الحد من الفقر من خلال تطبيق مبدأ تقاسم الأرباح، وتركز هذه المؤسسات على تطوير الأعمال الإنتاجية والاستثمارات بين أصحاب المشاريع الصغيرة (Widiyanto et al, 2009) وتقديم منتجات المؤسسات المالية الإسلامية على نطاق واسع للعامّة، مثل: التمويل المقدم للقطاع الزراعي، والصناعي، وتجارة السلع والخدمات، والمؤسسات التعاونية، وصغار التجار، وغيرهم. ويهدف هذا التمويل إلى تعزيز إنتاجية العملاء.

وبإلقاء نظرة على الوضع الراهن، نجد أنه ثمة العديد من مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر تخضع للأنظمة الإسلامية المطبقة على المؤسسات المالية الإسلامية. وبكمن الاختلاف الجوهرى بين المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية في أن العقود والمعاملات في النظام الإسلامي لديها القدرة على النمو من خلال صيغ تمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام نظام تقاسم الأرباح؛ لأنه من الأهمية بمكان أن يستمر نظام مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر وأن يواصل النمو والتطور (Dusuki, 2008).

كما تتميز المؤسسات المالية الإسلامية عن التقليدية بتحريم الربا (الفوائد) في مختلف المعاملات، وكذلك مزاوله جميع الأعمال والأنشطة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية؛ وإسلام يحرم الربا جملة وتفصيلا؛ لذا يوصي العديد من الفقهاء ببرامج التمويل متناهي الصغر الخالية من الربا (الفوائد) والمتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية (Alaro et al., 2019).

يوفر التمويل الإسلامي متناهي الصغر قروضا لشديدي الفقر من أجل دعم المشاريع الصغيرة وغيرها من الأنشطة لإدراج الدخل وزيادة الإنتاج ودعم الاستهلاك. وقد أوجد الدكتور حسن في بحثه علاقة بين التمويل الإسلامي متناهي الصغر ورأس المال الاجتماعي الذي يتضمن العمل الجماعي لأعضاء المجموعة في أنشطة مُدرّة للدخل من خلال استغلال الموارد المحلية المشتركة (Hassan, 2014).

كما يتميز بيت المال والتمويل عن مؤسسات التمويل متناهي الصغر الأخرى في إندونيسيا؛ حيث يعتمد آلية لتقاسم الأرباح، ويعمل باعتباره مؤسسة تعاونية وفق القيم الإسلامية ويقوم بتجميع الأنشطة كوسيلة للتخفيف من حدة الأخطار، بجانب تولى بيت المال إدارة الزكاة من خلال جمعها وتوزيعها وإدارة الأوقاف كناظر وقف، ويتولى بيت التمويل إجراء الوساطة المالية من خلال إدارة الأموال والمدخرات (Wulandari et al., 2016).

مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر وبيت المال والتمويل في إندونيسيا

يعدُّ بيت المال والتمويل مصدرًا جديدًا مهمًا لإنشاء المؤسسات الصغيرة والحصول على الدعم من المجتمع الإسلامي، كما أنه يسرع وتيرة إنشاء مؤسسات التمويل متناهي الصغر في إندونيسيا. وبطبيعة الحال، ثمة بعض المسلمين في إندونيسيا الذين لن يستخدموا قطعاً الخدمات المصرفية التقليدية نظرًا لاعتماد التمويل متناهي الصغر التقليدي على الفوائد (الربا) التي تتعارض مع القيم الإسلامية؛ لذا أصبح إنشاء بيت المال والتمويل أحد البدائل للتغلب على مشكلة قلة رأس المال.

وقد جاء بيت المال والتمويل نتاجًا عن تطوير مؤسسات التمويل متناهي الصغر مدعومًا بأموال من المجتمع الإسلامي. وتقوم هذه المؤسسات عادةً على مبدأ تقاسم الأرباح، وتعتمد المبادئ والقيم الإسلامية وأسس التضامن الجماعي باعتباره رأس مال اجتماعي لدعم سداد القروض (Rokhman, 2013).

وتتمثل الخصائص الرئيسة لبيت المال والتمويل فيما يلي (Yumna et al., 2009):

- 01 تقديم الخدمات المناسبة للعملاء الذين يقعون تحت طائلة الفقر المدقع وتحسين حياتهم.
- 02 إمكانية إنشاء مصدر للأموال لعدم الاعتماد على الأموال الحكومية فحسب.
- 03 زيادة مسؤولية المؤسسات، نظرًا لاحتياجها إلى تقديم تقارير إلى المُرقي، ومؤسسات هيئة الزكاة الوطنية، ومجلس الإشراف على مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر.
- 04 إنشاء نظام للتمويل متناهي الصغر يتسم بالاستمرارية، وانخفاض معدلات العجز عن السداد، وتقليل احتمالية تقديم قروض معدومة؛ إذ إن التمويل متناهي الصغر مخصص فقط لأولئك الذين لديهم الإمكانيات والموهبة لتطوير الأعمال والأنشطة المدرة للدخل.
- 05 الحد من المشاكل الناتجة عن اختلاف الجهات؛ فكلًا المؤسسات تتشاركان القيم والأهداف ذاتها.

الوقف النقدي والتمويل

تستخدم أموال الوقف باعتبارها مصدرًا لتمويل الفقراء المحتاجين إلى رأس المال (Alani et al., 2016; Thaker, 2018; Thaker et al., 2016; Mohsin, 2011). ولا يقتصر الوقف على الأراضي والمباني فحسب، بل يمكن أيضًا استخدام النقود تحت مسمى الوقف النقدي (Alani et al., 2016) والذي يُقترح تنميته من خلال استخدامه كمصدر تمويل في مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر. ويمكن لمؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر أن توفر فرص عمل من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يساعد الدول على الحد من معدلات الجريمة.

يمكن للوقف النقدي تلبية الاحتياجات من السلع والخدمات عمومًا، ولا يقتصر على المصارف الدينية فحسب، فيمكن إنفاقه على مصارف مثل: البنية التحتية التعليمية، والرعاية الصحية، والبرامج الاجتماعية والتجارية، والتنمية، كما يمكن أن يوفر المزيد من فرص العمل للمجتمع (Mohsin, 2013). وقد قام دوسا وآخرون (Duasa et al., 2016) في البحث الذي أُجري عام 2016، بتطوير نموذج استثمار الوقف النقدي في المشاريع متناهية الصغر (CWME-I) باعتباره مصدرًا لتمويل الأنشطة التجارية الصغيرة. ومن المتوقع أن يقدم هذا النموذج خدمات مالية باستخدام أموال الوقف النقدي، وأن يتضمن عقودًا قائمة على المشاركة بين المؤسسات غير الربحية والمؤسسات الصغيرة وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية (Thaker et al., 2016). ويرى عبد الله وآخرون (Abdullah et al., 2017) ضرورة الحفاظ على التمويل الإسلامي متناهي الصغر القائم على الوقف النقدي؛ وذلك لأن الجهات المانحة للوقف النقدي لا تهدف إلى الحصول على عوائد مالية، وستوفر مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر القائمة على الوقف رأس مال رخيص لأصحاب المشاريع الفقراء (Abdullah et al., 2017). بينما أوضح شيخ Shaikh (2017) كيف يمكن للوقف المساهمة في التمويل الاجتماعي باعتباره بديلًا مكملًا للحكومات والمؤسسات المالية الخاصة التي لا تستطيع تنفيذ جميع المشاريع؛ نظرًا لقلة الأموال أو عدم الكفاءة التجارية.

ويتبين، من خلال الاستعراض السابق، أن الوقف النقدي هو السبيل المحتمل الذي يمكن أن يحقق أرباحًا لجميع الأطراف التي يحق لها الحصول عليه، ويمكن تخصيص هذه العوائد لبناء المرافق، مثل: برامج الصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، والمجتمعية، وما إلى ذلك.

منهجية الدراسة

استعرضت هذه الدراسة العديد من البحوث النظرية والتجريبية استعراضاً مستفيضاً، واستخدمت أسلوباً بحثياً نوعياً استعاناً بالدراسة التوثيقية التي تصف وقف النقود المستخدم باعتباره مصدر تمويل لمؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر. ويعكس استخدام الوثائق التي توفر سجلاً للعالم الاجتماعي في هذا السياق مفهوماً عن المجتمع في الوقت التي نشرت فيه؛ حيث كشفت إحدى المراجعات المتعلقة باستخدام الأدلة الوثائقية عدها من النقاط المثيرة للاهتمام أوضحت أنها كانت طريقة بحث مناسبة للدراسة، كما تشتمل أنواع الوثائق المتنوعة التي قد تستخدم في هذا البحث على السجلات العامة، سواء كانت حكومية أو مستقلة، ووسائل الإعلام، والأوراق البحثية الخاصة. وبالمثل، يسعى هذا القسم إلى البحث في النماذج التي اقترحها باحثون واقتصاديون من مختلف البلدان للتمويل الإسلامي متناهي الصغر القائم على الوقف النقدي (Alaro et al., 2018).



النتائج والمناقشة

التمويل باستثمار الوقف النقدي

يطرح محسن (2013) مخططاً استثمارياً يوضح استخدام الوقف النقدي باعتباره تمويلاً، حسبما نص عليه علماء المسلمين الذين يجيزون استثمارات الوقف النقدي من خلال عقود المضاربة، وفي هذه الآونة اعتمد الوقف النقدي في مختلف البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة، وأوصى مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم 140 (15/6) بالاستثمار النقدي الوقفي منخفض الأخطار وعالي الأخطار رهناً بتطبيق الشروط التالية (Mohsin, 2013):

01 أن يكون مجال الاستثمار موافقاً لمبادئ الشريعة.

02 ضمان استمرارية الوقف وتأييد منفعه.

03 مراقبة نطاقات الاستثمار المختلفة في التعليمات لتقليل الأخطار أو الاختلافات في أخطار الأعمال، وأخذ الضمانات، وتوثيق العقود، وإجراء دراسات الجدوى للمشروع الاستثماري المعني.

04 اختيار عقد استثماري آمن وحمائته من الأخطار العالية.

05 الالتزام عند استثمار العين الموقوفة بمبادئ الشريعة الإسلامية ونماذجها بما يخدم الوقف ويحقق الربح المناسب ويحافظ عليه؛ وعليه إذا كانت العين الموقوفة أصلاً ملموساً، فلا ينبغي أن يؤدي الاستثمار إلى إنهاء ملكيته، أما إذا كان الموقوف نقداً، فيمكن استثماره بصيغ استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل: المضاربة، أو المرابحة، أو المشاركة، أو الاستصناع، وما إلى ذلك.

06 يجب أن تتسم البيانات المالية بالشفافية فيما يتعلق بالأنشطة الاستثمارية، وأن توفر هذه المعلومات للأشخاص المعنيين.

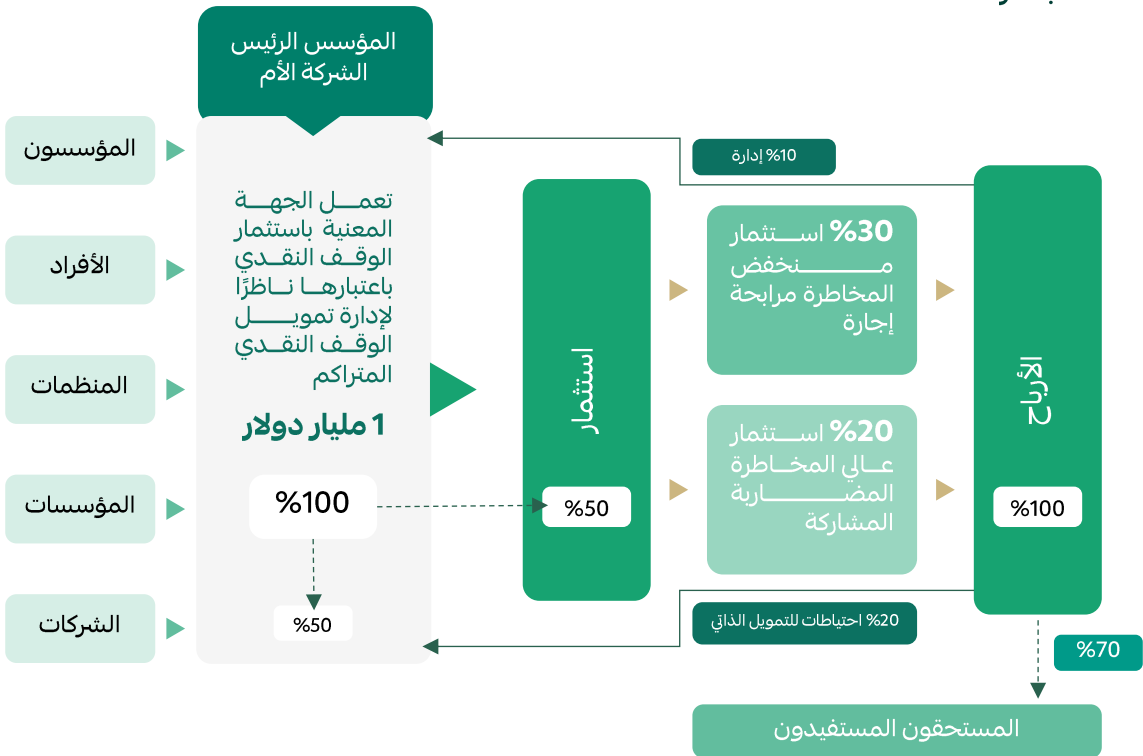
مراحل التمويل باستثمار الوقف النقدي

كما هو موضح مُسبقاً، يكمن الغرض الرئيس من إنشاء الوقف النقدي في توفير الفرص للواقف لتلبية تطلعاته، والسعي لنيل عظيم الجزاء في الآخرة، حيث يمكن توجيه أي مبلغ من المال، مهما كان بسيطاً، إلى تلك المؤسسات. كما يمكن أن يكون التمويل باستثمار الوقف النقدي بمثابة حملة لجمع التبرعات لتوفير الأموال اللازمة لإعادة بناء مباني الأوقاف القديمة من ناحية، وتوفير الخدمات وإتاحة فرص عمل جديدة للمجتمع من ناحية أخرى؛ وعليه توضح النقاط المذكورة أدناه أسلوب العمل المتبع في التمويل باستثمار الوقف النقدي المقترح (Mohsin, 2013):

01 تتشكل الجهة المؤسسة للتمويل باستثمار الوقف النقدي أو الجهة الجامعة للتبرعات من أفراد، أو منظمات، أو شركات، أو هيئات، أو منظمات غير حكومية، أو مؤسسات.

02 تعدُّ الجهات المعنية بالتمويل باستثمار الوقف النقدي، في دورها، جهات ممثلة تقدم قائمة بالعوائد والمستحقين المستفيدين، ويمكنها جذب المزيد من المساهمين للتبرع بالوقف النقدي أو تقديمه (بسبل مباشرة أو غير مباشرة) لمستحقين مختارين.

03 يمكن للجهات المعنية بالتمويل باستثمار الوقف النقدي إدارة الوقف النقدي وتجميعه وتخصيصه وفقاً لنوع الوقف النقدي المُقدم، سواء كان وقفاً نقدياً مباشراً أو غير مباشر.

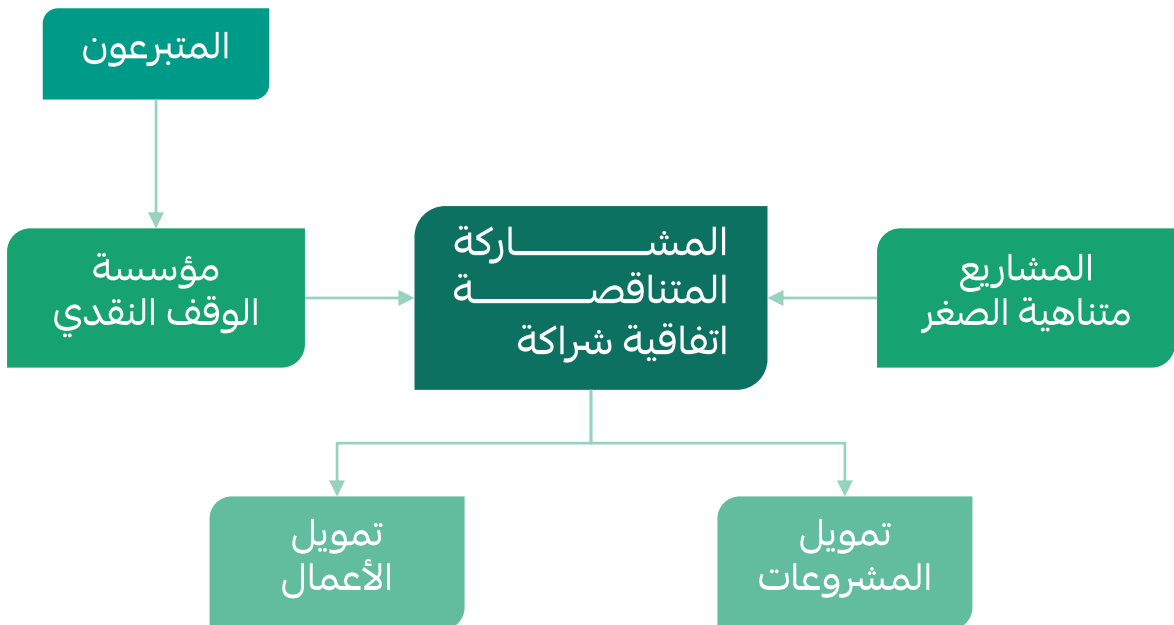


مراحل التمويل باستثمار الوقف النقدي

ولضمان استمرارية رأس مال الوقف، يُنصح باستثمار 50% فقط منه، كما يوصى أيضا بتخصيص 30% للاستثمارات منخفضة الأخطار، و20% للاستثمارات عالية الأخطار. ويمكن توجيه الأرباح المتأتية من استثمار الوقف النقدي غير المباشر إلى ثلاثة أطراف بنسب مختلفة؛ فعلى سبيل المثال، توجه نسبة 10% لفريق الإدارة، و70% إلى المستحقين (الخدمات المطلوبة)، و20% على وجه التحديد لجهاز التمويل الذاتي لزيادة رأس المال بنسبة 50% (لتغطية أي خسائر تحدث في المستقبل).

نموذج استثمار الوقف النقدي باعتباره أداة لتمويل المشاريع الصغيرة (نموذج استثمار الوقف النقدي في المشاريع متناهية الصغر - ICWME-I)

تطرق بحثنا (Duasa et al., 2016; Thaker et al., 2013) إلى نموذج استثمار الوقف النقدي بشكل أعمق؛ حيث خلاصا إلى أن نموذج استثمار الوقف النقدي في المشاريع متناهية الصغر يُحسّن الوصول المالي للشركات متناهية الصغر في ماليزيا، وهو ضروري في المقام الأول لتوفير التسهيلات المالية من خلال استخدام تمويل الوقف النقدي. ويشمل المخطط الموضح أدناه عقودا تشاركية بين مؤسسات الوقف والمؤسسات متناهية الصغر، كما يلي:



يتمثل أسلوب العمل المتبع في نموذج استثمار الوقف النقدي في المشاريع متناهية الصغر وفقاً للأبحاث (Thaker, 2018; Thaker et al., 2016; Thaker et al., 2020; Thaker et al., 2013) فيما يلي:

أولاً

يؤرخ الواقف (سواء في القطاع العام أو الشركات) الأموال المراد وقفها نقدياً لمؤسسة الوقف النقدي لإنشاء وقف ذي قيمة دائمة، ويساهم الأشخاص في الوقف النقدي أو يشترطون شهادات الوقف التي تقدمها مؤسسة الوقف النقدي، أو كلاهما. كما يمكن لقطاع الشركات التبرع بالوقف النقدي باعتباره جزءاً من مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات. أما بالنسبة لمؤسسة الوقف النقدي فتتولى نظارة الوقف (أي إدارة التمويل) وتتولى كافة المسؤوليات المتعلقة باتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة للتمويل، علاوة على أنه يمكن التعامل معها باعتبارها كياناً منفصلاً أو على أنها تمثل منظمة غير ربحية تحت نطاق مجلس الدولة الإسلامي في ماليزيا أو قطاع الشركات.

ثانياً

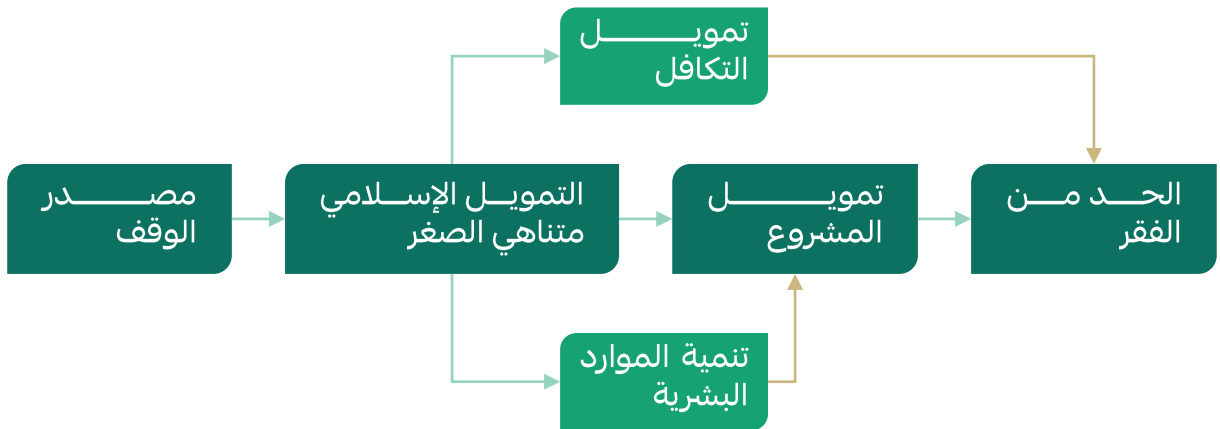
تقدم مؤسسة الوقف النقدي الخدمات المالية عن طريق الدخول في عقد مشاركة متناقصة مع أصحاب المشاريع متناهية الصغر؛ حيث سيتشارك كل من مؤسسة الوقف النقدي وأصحاب المشاريع متناهية الصغر في الأنشطة التجارية أو شراء العقارات أو الشركات التجارية. وتنقسم ملكية رأس المال ومؤسسة الوقف النقدي والشركات متناهية الصغر إلى أقسام على أساس أن الشركات متناهية الصغر ستشترى تدريجياً أسهمها في العقار من خلال مدفوعات دورية، على أن يتم هذا الاتفاق بالطريقة التي تحقق منفعة لمؤسسة الوقف النقدي. وعند انتهاء العقد، ستتحول الشركات متناهية الصغر تدريجياً حتى تصبح مالكة للشركة أو المالك التجاري، مع العلم أن مثل هذا الاتفاق يتناسب مع تمويل الأعمال وتمويل المشاريع.

ثالثاً

يتضمن تمويل الأعمال تمويل الآلات، والأراضي، والتكبيبات الكهربائية، والمعدات، وغير ذلك من الأصول الثابتة، أما تمويل المشاريع فيتضمن تمويل بناء المحلات التجارية والشركات. وفي هذا النموذج، لا تتطلب مؤسسة الوقف النقدي أي ضمانات ولا تفرض أي فائدة على المعاملات. ومع ذلك، يطلب من المؤسسة إجراء فحص شامل للشركات متناهية الصغر المحتملة فيما يتعلق بأعمالها.

تكامل مؤسسات الوقف والتمويل الإسلامي متناهي الصغر

عند دمجها مع المؤسسات الشرعية المالية، سيحقق وقف النقود الرخاء للفقراء ووفقاً لحنيف وآخريين ((Haneef et al., 2015؛ إذ أوضح هذا البحث أن نموذج التكامل بين مؤسسات الوقف والتمويل الإسلامي متناهي الصغر من شأنه التخفيف من حدة الفقر. ويمثل المخطط التالي طريقة العمل أو نموذج تكامل التمويل المتناهي الصغر المتوافق مع الشريعة والقائم على الوقف (نموذج التمويل الإسلامي متناهي الصغر المتكامل القائم على الوقف) (Haneef, , Pramanik, et al., 2015):



أولاً

يمكن الاستفادة من الوقف استفادة جيدة من خلال مؤسسة التمويل الإسلامي متناهي الصغر؛ إذ إنه نظراً إلى أن مؤسسة التمويل الإسلامي متناهي الصغر لديها محدودية في الأموال وتكاليف رأسمالية عالية، فمن المتوقع أن توسّع صناديق الوقف نطاق وصولها، وعلى الرغم من أن الدور الذي يؤديه الوقف هو دور واسع النطاق، إلا أن الآثار المترتبة على معالجة عدم المساواة والبطالة والفقر محدودة للغاية في معظم البلدان الإسلامية. وتصدياً لمثل تلك المشكلات، من المتوقع أن يعمل نموذج التمويل الإسلامي المتناهي الصغر المتكامل القائم على الوقف على تعبئة موارد الوقف، كما يمكن جمع هذه الأموال من مصادر مختلفة، مثل: الجهات المانحة للوقف، والحكومات، وفاعلي الخير، والجمعيات الخيرية، والبنوك، والمؤسسات المالية، وغيرها من المؤسسات وبنك التنمية الإسلامي ومؤسسات التبرع الدولي، ويمكن لهذا التمويل تسهيل نجاح برنامج التمويل الإسلامي متناهي الصغر.

تكامل مؤسسات الوقف والتمويل الإسلامي متناهي الصغر

ثانيًا

تشتمل البرامج الخاصة في مؤسسة التمويل الإسلامي متناهي الصغر الممكن تقديمها على: تمويل التكافل، وتمويل المشاريع، وتنمية الموارد البشرية، علاوة على أنه يمكن لمؤسسة التمويل الإسلامي متناهي الصغر تنفيذ المخططات الخاصة بنموذج التمويل الإسلامي متناهي الصغر المتكامل القائم على الوقف والمنظمات غير الحكومية والمخططات الحكومية المختلفة التي تتبنى مخططات الأعمال المعنية بالتخفيف من حدة الفقر اعتمادًا على طبيعة البلد. كما يمكن أن تؤدي أموال الزكاة دورًا مهمًا في التنمية الاجتماعية الاقتصادية للفقراء.

ثالثًا

تعد المشاركة في برامج تنمية الموارد البشرية شرطًا أساسيًا لمنح تمويل المشاريع الخاصة بتنمية الموارد البشرية، ويمكن لتمويلات الوقف أن تثرى الموارد البشرية بين الفقراء المنتجين، ويسهل التمويل تحسين الموارد البشرية من خلال برامج التدريب المختلفة وتطوير ريادة الأعمال، كما يطلب نموذج التمويل الإسلامي متناهي الصغر المتكامل القائم على الوقف من أعضائه الانضمام إلى البرنامج قبل التأهل لتمويل المشروع.

رابعًا

يمكن أن يسهم تمويل المشاريع فرديًا أو جماعيًا إسهامًا كبيرًا في التخفيف من حدة الفقر. وعليه، يقيم العملاء أو الأعضاء شركات مع مؤسسة التمويل الإسلامي متناهي الصغر أو المنظمات غير الحكومية لتقاسم الأرباح والخسائر، كما يعتمد نوع المشروع على احتياجات العميل وظروفه؛ فعلى سبيل المثال، يُمنح الأعضاء قروضًا جماعية لإدارة العمل نفسه. ويحق للأعضاء الفرديين الحصول على قروض فردية أو شخصية. وبغض النظر عن نوع المشروع، يشارك أعضاؤه في اتفاقيات مختلفة بما يتماشى مع المبادئ الإسلامية.

خامسًا

"تكافل" مؤسسة تحمي أعمال العملاء والأسر، مع استهداف ترك أثر إيجابي في رفاهية أعضائها الاقتصادية؛ حيث صمم نموذج التمويل الإسلامي متناهي الصغر المتكامل القائم على الوقف هذا خصيصًا لمواجهة ضعف حالة العميل الاقتصادية، وهو بذلك يحمي العملاء من الآثار الضارة لجميع أنواع الظروف الشخصية والأسرية المحتملة، مثل: المرض، والسرقعة، والعجز، والأخطار الطبيعية؛ وبالتالي تسهم "تكافل" في جعل العملاء قادرين اقتصاديًا عن طريق تقليل الأخطار والشكوك حول جدارة مشروعاتهم.

الخاتمة

يعدّ الوقف النقدي تمويلًا اجتماعيًا يمكن استخدامه باعتباره تمويلًا للمؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة التي تعاني من نقص التمويل (رأس المال) من خلال استثمارات مختلفة؛ وعليه فإن العائدات الناتجة من أرباح استثمار الوقف ستوزع إما على المجتمعات الفقيرة أو تستخدم باعتبارها ضمانات مالية للمرافق الاجتماعية، مثل: المساجد، والمدارس، والجامعات، والخدمات الصحية، وما إلى ذلك. يمكن استخدام نماذج تنمية الوقف النقدي باعتباره رأس مال تمويلي أو تمويل في مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر بوصفه جانبًا بديلًا في تمويل تلك المؤسسات. ويمكن أن يساعد هذا النموذج الحكومة على تقليل الإنفاق على تطوير الأعمال متناهية الصغر والعمل على رفع مستوى عيش ذوي الحاجة؛ لذا يجب على الحكومة النظر في الأمر بعناية.

المراجع

1. Abdul-Majeed Alaro, A., & Alalubosa, A. H. (2019). Potential of Sharī'ah compliant microfinance in alleviating poverty in Nigeria. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 12(1).
2. Abdullah, R., Ghafar Ismail, A., Islam Sultan Sharif Ali, U., Seri Begawan, B., & Darussalam, B. (2017). International Journal of Social Economics Taking stock of the waqf-based Islamic microfinance model Taking stock of the waqf-based Islamic microfinance model. *International Journal of Social Economics ISRA International Journal of Islamic Finance Iss International Journal of Social Economics*.
3. AbdulRazzaq Abdul-Majeed Alaro, A. H. A. (2018). Potential of Shari'a compliant micro finance in alleviating poverty in Nigeria A lesson from Bangladesh. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*.
4. Alani, U. A., Algodah, M. T., & Alshwaiyat, M. S. (2016). Role of Waqf (Endowment) Funds in Financing Small Projects. *Global Business and Management Research: An International Journal*.
5. ÇİZAKÇA, M. (2004). Corporated Cash Waqfs and Mudaraba, Islamic Non- Bank Financial Instruments From the Past To the Future? *International Seminar on Non-Bank Financial Institutions, Kuala Lumpur*.
6. Duasa, J., & Thaker, M. A. B. M. T. (2016). A CASH WAQF INVESTMENT MODEL: AN ALTERNATIVE MODEL FOR FINANCING MICRO-ENTERPRISES IN MALAYSIA. *Journal of Islamic Monetary Economics and Finance*.

المراجع

7. Elesin, A. M. J. (2017). The Role of Al-Awqāf (Islamic Endowments) in Poverty Alleviation and Community Development in the Nigerian Context. *Journal of Muslim Minority Affairs*.
8. Haneef, M. A., Omar, A. H. P. M., Muhammad, M. M. F. B. A., & Dahiru, A. (2015). Integration of waqf-Islamic microfinance model for poverty reduction The case of Bangladesh. *Managerial Finance*, 34(10).
9. Haneef, M. A., Pramanik, A. H., Mohammed, M. O., Bin Amin, M. F., & Muhammad, A. D. (2015). Integration of waqf-Islamic microfinance model for poverty reduction: The case of Bangladesh. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*.
10. Hassan, A. (2014). The challenge in poverty alleviation: Role of Islamic microfinance and social capital. *Humanomics*.
11. Ismail Abdel Mohsin, M. (2013). Financing through cash-waqf: a revitalization to finance different needs. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*. <https://doi.org/10.1108/IMEFM-08-2013-0094>
12. Izziyana, W. V. (2017). Mekanisme Prinsip-Prinsip Syariah Dalam Operasional Bank Syariah. *Law and Justice*, 2(1),
13. Kahf, M. (1999). Towards the Revival of Awqaf: A Few Fiqhi Issues to Reconsider. *Harvard Forum on Islamic Finance and Economics*.
14. Kahf, M. (2003). The Role of Waqf In Improving The Ummah Welfare. *The International Seminar the theme Waqf as a Private Legal Body*.

المراجع

15. Khademolhoseini, M. (2011). Cash-Waqf a New Financial Instrument for Financing Issues: an Analysis of Structure and Islamic Justification of Its Commercialization. Imam Sadiq University.
16. Mohd Thas Thaker, M. A. Bin. (2018). A qualitative inquiry into cash waqf model as a source of financing for micro enterprises. ISRA International.
17. Mohd Thas Thaker, M. A. Bin, Mohammed, M. O., Duasa, J., & Abdullah, M. A. (2016). Developing cash waqf model as an alternative source of financing for micro enterprises in Malaysia. Journal of Islamic Accounting and Business Research.
18. Mohd Thas Thaker, M. A., Amin, M. F., Mohd Thas Thaker, H., Khaliq, A., & Allah Pitchay, A. (2020). Cash waqf model for micro enterprises' human capital development. ISRA International Journal of Islamic Finance.
19. Mohsin, M. I. A. (2011). Financing through cash-waqf: a revitalization to finance different needs. <https://doi.org/10.1108/IMEFM-08-2013-0094>
20. Pitchay, A. A., Meera, A. K. M., & Saleem, M. Y. (2014). Priority of Waqf Development Among Malaysian Cash Waqf Donors: An AHP Approach. Journal of Islamic Finance.
21. Rokhman, W. (2013). Baitul mal wat tamwil (bmt) and poverty empowerment. Qudus International Journal of Islamic Studies, 1(2).
22. Saefullah, K. (2010). Cultural Aspects on teh Islamic Microfinance: an Early Observation on the Case of Islamic Microfinance Institution in Bandung, Indonesia. Workshop on Islamic Finance, EM Starsbourg Business School.

المراجع

23. Shaikh, S. A. (2017). Application of waqf for social and development finance, 9(1).
24. Shirazi, N. S., Obaidullah, M., & Haneef, M. A. (2015). IRTI Working Paper Series Integration of Waqf and Islamic Microfinance for Poverty Reduction : Case of Pakistan.
25. Thaker, M. A. M. T., Mohamed, M. O., Duasa, J., & Abdullah, M. A. (2013). Alternative model for micro enterprises? human capital development in Malaysia. 2nd Applied International Business Conference 2013.
26. Wajdi Dusuki, A. (2008). Banking for the poor: The role of Islamic banking in microfinance initiatives. Humanomics.
27. Widiyanto, M. C., & Ismail, A. G. (2009). Sustainability of BMT Financing for Developing Micro-Enterprises. Munich Personal RePEc Archive.
28. Wulandari, P., & Kassim, S. (2016). Issues and challenges in financing the poor: case of Baitul Maal Wa Tamwil in Indonesia. International Jurnal of Bank Marketing, 34(2).
29. Wulandari, P., Kassim, S., Adikasari, L., Niken, S., & Putri, I. S. (2016). Unique aspects of Islamic microfinance financing process: experience of Baitul Maal Wa Tamwil in Indonesia. Humanomics, 32(3).
30. Yumna, A., & Clarke, M. (2009). Integrating zakat and Islamic charities with microfinance initiative in the purpose of poverty alleviation in Indonesia. 8th International Conference on Islamic Economics and Finance.

أوقاف

AWQAF

الهيئة العامة للأوقاف

GENERAL AUTHORITY FOR AWQAF

